

والمراد بالحق القول والعمل والاعتقاد المطابق لما هو المطلوب
 في حقيقة الامر من غير زيوع ولا ابتداء بحيث لو انكشف
 حجاب الغيب لم يظهر في ذلك شائبة النقص والصب
 والجار والمجور في قوله في كل عصر واوان متعلق مكان لا
 بالزمانين اشارة الى بقاء العلم النافع والعمل به الى يوم
 القيامة كما تقدم فان اسما الله تعالى طالبة للثابت على كل
 حال ويستحيل في حقها التعليل ومن اسما به تعالى الهادي
 كما ان من اسما به المضل فلو انقطع العلم النافع والعم به في هذا
 الوجود الحادث لحق من الهالك لقتل اسم من اسما الله تعالى
 عن اظهار التائيد وهو محال كما ان لو انقطع العلم المضر والعمل
 به المضر لكان لتعطل اسم تعالى المضل ولكن تارة يغلب
 هذا الاسم وتارة يغلب هذا بحيث نقل آثارا أحدهما عند غلبة
 الاخر ولا تنقطع هذا هو الحق الصريح في هذه المسئلة الذي
 يجب الايمان به **قوله** كما قال سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم
 وعلى له وصحبه اجمعين من بين د الله به خير ايقنهم في الدين
اقول اراد بايراد هذا الحديث عقب قوله وكان اهله
 با رجاع الضمير الى العلم الذي كان ان شئت قال به من اشرف
 الفضائل الاشارة الى ان المراد بذلك العلم علم الفقه في
 الدين ابي الفهم فيه كما اجاب ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 حين سئل عن الفقه فقال هو معرفة النفس ما لها وما عليها
 وكان جوابه بما هو شامل لعم العقائد و علم كيفية ال اعمال
 وهو معنى الفقه في الدين المذكور في هذا الحديث الشريف
 فان علم كيفية الاعمال الشرعية مقصد من جملة مقاصد

الفقه

الفقه في الدين لا هو جميع الفقه في الدين وان خصه المتأخرين
 به لقصود افهامهم عن علوم السان الصالحين رضي الله تعالى
 عنهم اجمعين والمراد بالدين دين محمد صلى الله عليه وسلم الذي ارسل
 به النسا من عند الله تعالى فبلغنا اياه من غير زيادة ولا نقص
 لانه الرسول الامين صلى الله عليه وسلم وقد وصل اليه عنده صلى
 الله عليه وسلم بالنقل المتواتر الذي يفيد علم اليقين وهو
 ما رواه جماعة عن جماعة لا يمكن حصرهم وله ضبطهم في زمان
 بعد زمان الى يومنا هذا ثم سبق كذلك الى يوم القيامة ان
 شاء الله تعالى وقد تم هذا الذي وكل قال تعالى اليوم
 اكملت لكم دينكم وتفصلت مجلات احكامه التي هي في الكتاب
 والسنة تفصيله ناشئا من ان جماع فيما هو محم عليه بيت
 المهديين الماضين رضي الله تعالى عنهم اجمعين وتفصيله
 ناشئا من كل مجتهد على حدة فالاول يقال فيه معلوم من
 الدين بالضرورة والثاني يقال فيه ال احكام ال جنتها دية
 المحلة للصواب والخطا، وفي زماننا هذا قد انحرفت صحت
 التقليد في هذه المذاهب لادبعة في الحكم المتفق عليه
 بينهم وفي الحكم المختلف فيه ايضا باعتبار ان مذهب غيرهم
 من السنن باطلة وانما باعتبار ان مذهبهم وصلت اليه
 بالنقل المتواتر على حثب ما تقدم في الدين بروها عنهم
 جماعة بعد جماعة في كل سعة من زمانهم الى زماننا هذا
 لا يمكن عد الرواية وله احصاء وهم في اقطار الارض ونسبت
 لنا شروط مذهبهم وتفصلت مجامعها وتقدم مطلقا بها
 بالنقل المتواتر ايضا لجاهل مذهب غيرهم من السنن فانها